الخريجي مترئسا جانبا من الجلسة

.. التصويت على القوانين

سجالات طويلة انتهت بتوافق السلطتين على القانون بعد موافقة 48 عضواً وامتناع واحد

نواب: زيادة الـ30 ألف تشمل الجميع من أخذ القرض ومن لم يأخذه

الزلزلة: أبارك للمواطنين إقرار القانون وهو «منحة» ستكون باب خير للتعاون مع الحكومة

التميمي: دعم مواد البناء إنجاز يحسب للسلطتين والغانم ابن من أبناء التجار ويدافع عن المواطنين

تردد نواب الامة وكيفية التعامل مع الحكومة وتعهد رئيس الوزراء امام الامير بعدم الاتيان بالقوانين ذات التكلفة الباهظة وجباية زيادة علاوة الاولاد وراح نسمع نفس الكلام بخصوص العجز.

النائب احمد مطيع: الاخوة في تقرير اللجنة المالية الاقتصادية البرلمانية وضعوا صفر اخر لقيمة الدعم التي تم زيادتها بواقع 30 الف لتصبح 300 الف وهو سخاء نشكر اعضاء اللجنة عليه والشعب الكويتي يتساهل، وبالعودة لمسالة الدعم نؤكد انه لا جدوى من الدعم مالم يرافقه رقابة وزارة التجارة عن اسعار مواد البناء ونحن مع زيادة القرض الإسكاني 30 الف دينار ويترك خيار الشراء لمواد البناء للمواطن متروك ونتمنى كذلك ان يتم بالاضافة لزيادة القرض الاسكاني لـ100 الف دينار واضافة دعم من مواد البناء وانا اعتقد ان اجتهاد لجنة الشؤون المالية جانبة الصواب في مسالة استبدال الزيادة بدعم السلع.

مقرر لجنة الشؤون المالية محمد الجبري: بالنسبة للرقم الزائد صفر على قيمة الدعم مو صحيح فيه خطا بالرقم لكنه بالكتابة ورد بالتقرير دعم السلع بقيمة ما يعادل ثلاثون الف دينار هذا فقط للتوضيح.

النائب سعدون حماد: انا مقدم اقتراح رفع القرض الاسكاني لـ100 الف دينار لكن الاخوان باللجنة استبدلوا المقترح في اجتهادهم مبلغ الزيادة لسلع معدمة ونحن نقول انه في حال تقديم الدعم واعتماده لابد ان لا يسمح لوزارة التجارة ان تحدد للمواد مواقع شراء مواد البناء ويترك له اختيار مواد بنائه بحرية كما يجب ان يشمل القرض الاسكاني المرأة الكويتية ويرفع قرضها لـ100 بزيادة مواد الدعم بـ 30 الف لذلك يجب ان يتم انصاف المرأة وعند الحديث عن القضية الاسكانية نؤكد ان حلها سهل جدا وبامكان الحكومة ؟؟؟؟ مملكة البحرين كلفت شركة صينية بناء 40 الف وحدة سكنية، انا الآن اطالب وزير الاسكان تحديد موعد وتواريخ توزيع الاراضي المخصصة لـ 36 الف وحدة سكنية الآن كما نريد ان نعلم متى يستم الانتهاء منها.

النائب ماضي الهاجري: هناك جهد مشكور من اللجنة لكن هناك اكثر من راي بالشارع فهناك من يريد الـ 100 كاش وهناك من يريد الـ 70 الف نقد والثلاثين ترميم، ونحن بدولة غنية بفضل الله فلماذا لا يعطي المواطن الـ100 نقدا ويقدم له سلع مدعمة ولكنه في حال اقرار القانون بهذا الشكل نرجو من وزير التجارة القيام بدوره في ضبط الاسعار.

النائب سعود الحريجي: نحن نناقش قضية تعد جزء من اولوية شعبية وتباين علينا ان نعمل الف حساب للتجار الجشع قبل اي قرار وكانهم خارج حدود الدولة والقانون وعند اقرار قانون من هذا النوع فالدولة مطالبة بحماية المواطن وكذلك المنتج الوطني الذي يجب دعمه في حال تقديم دعم مواد بناء لابد ان يتم الزام وزارة التجارة بتخصيص 5 في المئة من المواد المدعومة على الاقل للمنتج الوطني كما اني أؤيد المقترح باعطاء المواطن الحرية في الاختيار بالقرض الاسكاني في 30 الف دينار نقدا او سلع ومواد مدعمة.

النائب عدنان عبدالصمد «نظام»: هناك نقطة غير واضحة بالقانون وهي الزيادة المقررة بـ30 الف دينار سلع مدعمة هل ستكون قيمتها مسترجعة ام انها ستكون هبة دون ان يلتزم باسترجاعها كما هو حال الزيادة اذا حصل عليها نقدا واجو من الاخوة باللجنة المالية ان توضح وضع هذه الزيادة.

مقرر اللجنة المالية محمد الجبري: بالرد على السؤال طن الحديد 195 وزارة التجارة تدعمه وبصير 175 يعني المواطن يدفع 175 والباقي تتحمله الدولة.

النائب د. يوسف الزلزلة: اذ بالفعل الكلام الذي ذكره الاخ مقرر اللجنة بان الزيادة 30 الف مواد مدعمة حلال بلاش للمواطن في مسترجعه احنا موافقين على التقرير لكن لازم يقوم وزير التجارة يرد ويؤكد هذه الكلام.

وزير التجارة عبدالمحسن المدعج: كنت اتمنى ان استمع لكافة الاراء النيابية حول هذا التقرير ومن ثم نأخذ جميع الملاحظات النيابية ومن ثم نعقب عليها وتدلو بدلونا، والان اتمنى ان ينتهي الاخوة المتحدثين ومن ثم سأعلق وارد على الاستفسارات وانا امامي تقرير واناقشه وملتزم به.

النائب حسين قويعان «نظام»: اعتقد ان الدكتور يوسف الزلزلة صادر حقه النواب بمسالة الموافقة على التقرير لكنه بالنسبة للزيادة لدعم ستكون مرتجعة وتقرير اللجنة واضحة واجابة الاخ الوزير شافية ووافية وقال انا ملزم بالتقرير.

وزير التجارة عبدالمحسن المدعج: انا لم اقل اني ملتزم بالتقرير 100 في المئة ولكن قلت ساستمع للاخوة النواب ثم ارد على الاستفسارات.

النائب نبيل الفضل: الله يهدي الاخ عدنان عبد الصمد اخذ مداخله وفكره كنت اتحدث فيها مع وزير النفط حول وضع الدعم هل مسترجع ام لا والحقيقة ناقشت هذا الموضوع مع الاخ علي العمير، احنا يجب ان نؤكد ان اخطر امر هو بعد هذه الزيادات بتهددون الدولة بالاضراب ويهددون الدولة هؤلاء صعاليك النقابات ووزير النفط هذه مسؤوليته فهؤلاء اصلا لا يعملون والقطاع يدار بالعقود، الزيادات غير منطقية وانتم تتعاملون «بسفه» مع المال العام من خلال الزيادات غير المبررة.

وزير النفط د.علي العمير: احيي اخي بو براك نشاركه الحرص والاهتمام بالمال العام وهذه القضية التي ذكرها قبل قليل حول الزيادات قبل تعيني بالوزارة قرار بمراجعة الزيادات والمكافآت التي اقرت ونحن على تواصل مع القيادات العليا والنقابات في المؤسسة لوضع الحلول المناسبة كعلاوة تشجيعية واتمنى ان يشطب ما ذكره النائب نبيل الفضل وفيه مساس للعاملين بالقطاع النفطي من المضبطة.

الرئيس مبارك الخرينج: ارجوكم ياخوان لا يجوز نقطة نظام في كل مداخلة لدينا 16 متحدث ونريد ان نخلص.

النائب نبيل الفضل: اعتذر عن اي اساءة واؤيد شطب اي اساءة وردت وانا ادعو للانتباه للنقابات فهي تسيء للبلد ياوزير النفط الكل يعلم ان ما حدث جريمة من اجل ارضاء موظفي النفط واللي مو عاجبه يقعد في بيته.

النائب عبدالله التميمي: الزيادات لا تؤثر على الديوان الكويتي كما ذكر الاخ نبيل الفضل الدينار الكويتي ضحية المناقصات والتنفيع والتجاوزات.

النائب يعقوب الصانع: انا لدي رد على استفسار الاخ عدنان عبدالصمد حول قيمة الدعم لـ 30 الف دينار فالتقرير اورد بما يعني ان الفرد منه 20 الف دينار تقريبا مسترجعة بعد ان يحصل عن المواد مدعمة، الامر الاخر انا اتفق مع الاخ نبيل الفضل حول الهدر بالمال العام لكن هناك هدر للدولة فوزارة الكهرباء والماء لديها مستحقات مالية وديون عن الغير بلغت 700 مليون دينار وكذلك وزارة المالية لم تحصل ضريبة عدم استغلال الاراضي الفضاء ولا تحصل الضرائب على الشركات الاجنبية وكذلك مستحقات الاوفست، نحن مع شد الحزام لكن الدولة يجب عليها تحصيل ديونها، اما اليوم تقدمت بتوصيات عن تقرير للجنة تقضي بان الدعم لا يقف على الاسمنت والحديد وانما تعتبر لمواد البناء كما اوصيت بان الشركات التي تدخل في تقديم مواد البناء المدعمة تتعهد بعدم رفع الاسعار بالمستقبل بمعنى ان الشركات التي ستدرج ضمن الشركات التي تقدم مواد بناء مدعومة تلتزم بعدم زيادة الاسعار وبالعودة للحديث عن ان هذه الزيادة منحة أم لا فهي تعتبر منحة لانه لا يتم استرجاع قيم المواد المدعمة بما يعادل قيمة 10600 دينار.

نبيل الفضل: المناقصات لا تخلق تضخم ويفقد قيمة الدينار الشرائية هي الزيادات انا مع ترشيد اللوس التي تدفع للخارج وكل مساعدة والهبات جاءت بمساعدة هذا المجلس.

عبدالكريم الكندري: نقطة نظام

الجبري: لدينا 3 توصيات قائمة بمواد البناء خلال 3أشهر وحظر تصدير المواد وتحديد المواد الإنشائية

المدعج خلال مداخلته

العدساني: هناك تجار شرفاء وآخرون جشعون ولا علاقة للشرفاء بالموضوع

العدساني متحدثا خلال الجلسة

حماد: نقدر دور اللجنة المالية لكن يجب عدم إعطاء المجال لوزارة التجارة لتحديد مواد الدعم

الصالح: على وزير التجارة وضع آلية لضبط الأسعار ويجب أن يحصل المواطن على القرض كاملاً

الزيادات فالقوة الشرائية للدينار ضعفت والاسعار ارتفعت واحنا نشتكي من زيادات الاسعار لذلك نقول خلونا نؤسس هيئة لحماية المستهلك.

ونطلعها من ايد التجار لنحمي المواطن المسالة مو بس زيد زيد المواطن وبعدين انظروا لاسعار الاراضي الى اين وصلت الزيادات اضرت المواطن ياجماعة ان تبون تساعدون الناس اعملوا اشياء تخدمه مو فقط ادفع ادفع هي من اضرت الشعب والدولة والمستفيد منها هو التاجر علينا التحكم بالاسعار خاصة في اسعار البناء من يضمن لي ان الاسعار لن ترتفع للضعف اذ اقتربنا هذه الزيادات ما يصير يا اخوان قودوا الشارع ووجهه، لحل بتقديم حلول عملية للحفاظ على الاسعار الزيادات المالية كارثة شفوا علي صار في النفط الذي تم زيادتهم 5 اضعاف عن الموظف العادي ولا يوجد عدالة ومساواة بالصحف موظفين النفط

دشتي: لن نقبل أي مراوغة حكومية في موضوع زيادة القرض وعلينا مسؤولية توفير حياة كريمة للمواطن

حضور ضعيف للجمهور

الصانع: المواد المدعومة منحة وهو ما ذكر في نص مادة التعديل وشأنها شأن مواد الدعم السابق

جانب آخر من الجلسة